المرأة العراقية في الاعلام.. الصورة والعمل بين الواقع والتحديات

د. نبراس المعموري / رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات

مقدمة :

شهد العراق بعد 2003 انفتاحا اعلاميا كبيرا وبالتخصصات كافة، وارتفع عدد النساء العاملات في مجال الاعلام بشكل لافت للنظر، لاسيما بعد ظهور القطاع الاعلامي الخاص وبشكل كبير، حيث تجاوز عدد الفضائيات والقنوات المحلية ال 100 مؤسسة ، يوازيها في العدد الصحافة المقروءة والمسموعة ، وهذا ادى ان تصبح وسائل الاعلام في العراق جزءً لا يتجزأ من الحياة العامة والخاصة للمجتمع والافراد، يرافق كل هذا التطور التقني لوسائل الاعلام والمعلوماتية خصوصا الصحافة الاجتماعية (مواقع التواصل) واحتلالها موقعا مهما ومؤثرا في الحياة اليومية. الا ان هذا التوسع غير المنظم ادى الى غياب الاعلام المستقل وانتشار المؤسسات الحزبية الاعلامية وظهور قيادات اعلامية تراس تلك المؤسسات رغم عدم كفاءتها او بالاحرى لا تمتلك التخصص الاعلامي الحقيقي .

رغم الظروف الامنية وحتى الاقتصادية ،اثبتت المرأة العاملة في قطاع الإعلام جدارتها في التقديم الإذاعي والتلفزيوني والتحرير الصحفي وسعيها لتقديم الافضل، وظهرت اسماء عدة من الصحفيات توزعن على تخصصات مختلفة ، الا ان معايير التعيين والتقديم ومنح الفرص لم تخضع لضوابط حقيقية ومهنية وعادلة، مما ادى لوجود كم هائل من العاملين في هذا المجال لا يرتقون للمستوى المطلوب مشكلا عائقا حقيقيا امام الافضل ، ولعل انتشار المؤسسات الحزبية والفئوية والمحاصصة، وغياب المؤسسات المستقلة اثر على عموم المشهد الاعلامي، وهذا انعكس سلبا على المراة الاعلامية؛ فتواجدها ما يزال مشروطا بسلسلة من العقبات التي تحد من تقدمها في مجال العمل ، ومع إن الدستور نص في المادة 14 ان العراقيين متساوون بغض النظر عن الدين والجنس الخ... الا ان المرأة لم تنل استحقاقها من المساواة، فلم تكن بعيدة عن المحاصصة والمحسوبية والمنسوبية، وهيمنة القوى المتنفذة المناصب والمواقع الحكومية .

نسبة تواجد المراة الاعلامية في مراكز القرار الفعلي لاتزال متواضعة ولا تعكس الصورة الحقيقية التي تمثلها في هذا القطاع ، حيث لم تزل غائبة عن المشاركة الفعلية في رئاسة المؤسسات الاعلامية وفي الإشراف على البرامج السياسية، وغائبة عن العمود الافتتاحي، وربما اقتصر حضورها على كتابة ما يخص شأن المرأة ، وتعي مختلف المؤسسات الإعلامية هذه الحقيقة وتتهرب من ذكرها، ويمكن الاستشهاد بغياب تمثيل المراة في مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي وهيئة الاعلام والاتصالات ووزارة الثقافة ، وبهذا الصدد عمل منتدى الاعلاميات العراقيات وبمساعدة ومؤازرة الحركة النسوية العراقية بالضغط ، لغرض تضمين قانون شبكة الاعلام العراقي الكوتا بنسبة لا تقل عن الثلث، وقد اقر القانون مؤخرا متضمنا ذلك.

استبانة عن واقع المراة الاعلامية :

اظهرت دراسة ميدانية حول واقع المراة الاعلامية وباشراف ذوي الاختصاص.. ان التمييز على اساس النوع الاجتماعي والمحاصصة وعدم الانصاف والمساواة ، حيث صوتت 67% من النساء الصحفيات بعدم وجود تكافئ في الفرص لتسنم مواقع المسؤولية بين الاعلاميات والاعلاميين وضعف المشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية وعدم منحها فرصة كافية للتدريب والتطوير ، كما ان 46% منهن لم يحصلن عل مكافأة مادية او كتاب شكر بالرغم من تقديمهن لا عمال مميزة و تعمد بعض وسائل الاعلام عكس الصورة النمطية للمراة من خلال برامجها او المواضيع المكتوبة في الصحف وتغييب دورها القيادي الذي لابد ان تطلع به .

اشرت الدراسة ان 1% مديرة و9% رئيسة قسم 90% موظفة رغم انقضاء اكثر من عشرين عام على عملها ، وللأسف لم تتبوء لغاية الان اي امرأة صحفية ادارة مؤسسة اعلامية حكومية وغير حكومية ، ورغم ان قانون شبكة الاعلام العراقي الذي اقر مؤخرا تضمن الكوتا في مجلس الامناء بنسبة لا تقل عن الثلث الا ان الحكومة لم تلتزم بذلك ، وقامت بتعيين اثنان من مجلس امناء الشبكة رجل وامراة خارج السياقات الدستورية والقانونية التي تتوجب الية الترشيح والتنافس بعيدا عن المحاصصة، والتصويت عليهم داخل مجلس النواب، وجاء القرار ليسلب مقعد المراة بالرغم من الاماكن الشاغرة هي لأمرأتين وليس واحدة حسب الكوتا .

من المشاكل والصعوبات التي تواجه النساء الصحفيات هي قضية المضايقات وقد شكت كثير من الصحفيات تعرضهن الى المضايقات ، وانعكس ذلك بشكل واضح من خلال الاستبانة التي اظهرت ان 68% منهن تعرضن للتحرش اللفظي والمس وغالبا ما تكون المضايقات اللفظية في الشارع ، وعزت 40% منهن سبب الاستمرار في العمل خوفا من تشويه السمعة و 24 % بسبب الحاجة المادية و 36% لا سباب اخرى.

معظم حالات التحرش والمضايقات لم يتم الإبلاغ عنها نظراً لطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه في ظلّ النظرة الذكورية السائدة والأفكار المسبقة عن عمل المرأة في الإعلام . كما ان قانون العقوبات العراقي يفتقر الى مادة قانونية صارمة تعاقب على التحرش الجنسي بالمرأة في العمل او بسبب العمل الا ان هناك مادة قانونية ما زالت سارية المفعول وهي المادة 402 التي تشير الى تغريم المتحرش 75 دينارا فقط لإطلاق سراحه، وهذا يعد قصوراً في القوانين، اضافة الى كل ما ذكرناه تتعرض المرأة الصحفية الى نوع من العنف مرتبط بمواقع التواصل الاجتماعي والفيس بوك والتشهير عن طريق فبركة الاخبار او عمل صفحات وهمية وصور ومقاطع فديو غير حقيقية .

المراة الاعلامية في ظل التدهور الامني وسيطرة داعش على بعض مدن العراق ..

ارتفعت معدلات العنف التي امست واضحة عبر عمليات ارهابية وتهديدات وظهور تنظيمات ومجاميع مسلحة بمسميات واجندات مختلفة كان اخرها تنظيم داعش الذي احتل عدد من المدن العراقية ، وهذا انعكس سلبا على المشهد الاعلامي بشكل عام وعلى المراة الاعلامية بشكل خاص، من ثماره اغتيال اكثر من 30 صحفية وتهديد وتهجير اخريات.

22 شباط 2006 تم خطف وتعذيب وقتل الاعلامية اطوار بهجت في مدينة سامراء بسبب اصرارها على تغطية الاحداث هناك.

5 نيسان 2007 كان موعد المذيعة العراقية خمائل محسن مع الموت وتزعم مصادر الشرطة أن خمائل محسن اختطفت من قبل جماعات مسلحة من منطقة اليرموك ووجدت الفقيدة جثة مثخنة بالطعنات في منطقة الجامعة غرب بغداد.

في 15 كانون الأول/ 2013 قامت مجموعه مسلحه باغتيال مقدمة برامج في قناة الفضائية الموصليه "نورس النعيمي" بالقرب من منزلها في حي الجزائر شرقي الموصل .

في 25 كانون الاول 2013 قامت مجاميع ارهابية بإطلاق النار على مقدمة البرامج في قناة صلاح الدين وسن العزاوي التي أصيبت في منطقة الرأس ما أدى إلى مقتلها في الحال.وتبلغ العزاوي من العمر 34 عاما، وهي متزوجة وأم لطفل ضرير.

في 9 أب / اغسطس 2014 قتلت الصحفية الكردية دنيز فرات، إثر إصابتها بشظايا قذائف هاون اصابت قلبها في مخيم بالقرب من مدينة مخمور، اثناء تغطيتها لمعارك بين قوات البيشمركة الكردية والتنظيمات المتطرفة، وتعمل دنيز لوكالة انباء "فرات" ووسائل إعلام أخرى.

في شباط 2016 ، تعرضت الاعلامية نبراس المعموري للتهديد بالقتل عبر اتصالات مجهولة تطالبها بترك العمل الاعلامي والمدني. كما تم استهدافها من خلال الاعلام المجتمعي بقصص مفبركة تتهمها بالارهاب والعمل مع جهات خارجية.

26 كانون الاول 2016 تم اختطاف الصحفية افراح شوقي من قبل جهات مجهولة وتم اطلاق سراحها بعد 9 ايام من اختطافها.

في شباط 2017 قتلت مراسلة صحفية كردية (شيفا غردي) أثناء تغطيتها لمعارك استعادة مدينة الموصل العراقية.

مؤخرا تعرضت ثلاث صحفيات للضرب من قبل رئيس المؤسسة او مدير القسم، وكان سبب الضرب انهن طالبن بمستحقاتهن المالية وهذا مسجل وموثق لدى العيادة القانونية الخاصة بمنتدى الاعلاميات العراقيات، بعد ان سجلن شكوى رسمية مشفوعة بتقرير طبي، يؤكد تعرضهن للضرب، رفعت لاحقا الى مراكز الشرطة والقضاء لاجراء اللازم ويعتبر هذا تحول كبير في ان المراة الصحفية اخذت تكسر حاجز الصمت والخوف .

تعرضت ثلاث صحفيات للضرب من قبل رئيس المؤسسة او مدير القسم، وكان سبب الضرب انها طالبت براتبها الشهري وهذا مسجل وموثق لدى العيادة القانونية الخاصة بمنتدى الاعلاميات، بعد ان سجلن شكوى رسمية مشفوعة بتقرير طبي، يؤكد تعرضهن للضرب، رفعت لاحقا الى مراكز الشرطة والقضاء لاجراء اللازم ويعتبر هذا تحول كبير في ان المراة الصحفية اخذت تكسر حاجز الصمت والخوف .

في 16 تشرين الثاني 2017 استشهدت المراسلة الحربية (رنا العجيلي) أثناء تغطيتها لمعارك التحرير في مدينة القائم غرب العراق.

اهم المشاكل والتحديات التي تواجه المرأة الصحفية:

- هيمنة العادات والتقاليد والنظرة الذكورية.
- غياب التشريعات الضامنة لحقوق المرأة بشكل عام وغياب الالتزام بما اقر منها.
- تدهور الوضع الامني واغتيال اكثر من 30 صحفية وتهديد وتهجير اخريات .
- التعرض للمضايقات والتحرش في العمل والشارع.
- التمييز على اساس النوع الاجتماعي في الامتيازات والمكافات والسفروالترشيح للمشاركة في الموتمرات الدولية والاقليمية.
- غياب الضمانات القانونية والعقود الرسمية في المؤسسات الاعلامية مما ادى الى ضياع حق كثير من الصحفيات في استلام رواتبهن الشهرية وتعرضهن للضرب والاساءة نتيجة مطالبتهن بذلك.
- سياسة المحاصصة وعدم استقلالية المؤسسة الاعلامية .
- غياب المراة الصحفية عن رئاسة المؤسسات الاعلامية وضعف في تبوء مراكز صنع القرار.

- ضعف الاهتمام بالتدريب والتطوير وبناء القدرات، وغالبا ما تقوم بهذه المهمة منظمات المجتمع المدني اما المؤسسة فتعكف عن ذلك او تقوم بترشيح الرجال لورش التدريب لاسيما تلك التي تعقد في الخارج.

صورة المراة في الاعلام العراقي :

باشر منتدى الاعلاميات العراقيات خلال الفترة الماضية بتشكيل فريق استشاري متخصص لغرض تطوير دراسة المنتدى حول صورة المراة في الاعلام العراقي لتكون مدخل لوضع ستراتيجية اعلامية جندرية ، اهم ما جاء في نتائج الدراسة التي وزعت العام الماضي على 200 عينة عشوائية في العاصمة بغداد :

صوت 41 % من المبحوثين بان مشكلتي زواج القاصرات والعنف الاسري اولى المشاكل التي تواجه المرأة وعلى الاعلام الاهتمام بها، وقد صوت 60% من الرجال لقضية الزواج المبكر في حين صوت النساء بـ 38.%

حجم تغطية وسائل الاعلام للمشاكل التي تواجه المراة ضعيفة وجاءت بنسبة 65.%

الاعمال الدرامية (المسلسلات والافلام) هي الاكثر مناسبة لطرح قضايا المرأة.

الاعلام المرئي اكثر الوسائل التي تتناول قضايا المرأة وتليها الصحافة الاجتماعية الا ان المساحة الممنوحة للتغطية بشكل عام ضعيفة.

صوت 52% من المبحوثين بان الاعلام يظهر المرأة ساذجة ومتخلفة.

54%صوت بان وسائل الاعلام تطرح قضايا المرأة من وجهة نظر خاصة، سواء اكانت شخصية ام فئوية ام دينية.

تتحاشى المؤسسات الاعلامية طرح القضايا الحساسة كالتحرش الجنسي والاتجار بالنساء بنسبة 72%

صوت المبحوثين بـ 62% (احيانا) تغطي وسائل الاعلام قصص نجاح النساء.

صوت اغلب المبحوثين بـ (احيانا) تعتمد المؤسسات الاعلامية على الابحاث والدراسات ومقررات المؤتمرات التي تعنى بمشاكل المرأة؛ ما اثر في حجم وشكل التغطية الاعلامية.

قلة وجود نساء يرأسن مؤسسات اعلامية اثر في حجم وشكل التغطية الاعلامية المتعلقة بمشاكل المرأة وجاءت بنسبة 71%

اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات و التي جاء فيها:

1- إعداد مشروع مرصد إعلامي مرفق بدراسة استقصائية تحليلية حول ما نشر عن المرأة في الصحف والمجلات وما بث عنها في الإذاعة والتلفزيون والسينما من خلال استمارة موجزة على مدى زمني محدد.
2- تمكين إعلاميات متخصصات عبر رفع مستوى كفاءتهن مهنيا، ورفع مستوى ثقافتهن حقوقيا، بما يكفل خدمة أفضل لقضايا المرأة من خلال وسائل الإعلام، ويساهم في إيصالها إلي مواقع صنع القرار الإعلامي.
3- بلورة استراتيجية تربوية متكاملة تقوم على منطق تغيير الصورة النمطية.. التقليدية والمتحيزة التي تقدمها المناهج المدرسية عن المرأة صورة ودورا، والعمل على تعميق التوجيه الجندري (الانسان بغض النظر عن الانوثة والذكورة) في هذه المناهج صياغة ومضمونا إلى تسليط الضوء فيها على نماذج نسائية تعبر عن الواقع بشكل إيجابي.
4- ترسيخ القناعة بأولوية التثقيف الحقوقي للمرأة من خلال وسائل الإعلام بما يخدم قضاياه ، وحث القانونيات والقانونيين على إعداد مشاريع _قوانين تعيد للمرأة العراقية كثيرا من

حقوقهم المنتهكة.

5- التأكيد على أن البرامج والمسلسلات والأفلام أمست، وفي كثير من تجلياتها تشوه صورة المرأة ، مما يقتضي إعادة النظر في مضمونها وتوجهاتها ،والعمل على صياغة ميثاق شرف إعلامي يعيد للمرأة مكانتها واحترامها الحقيقيين فيها.

6- اظهار الدور الإيجابي للمرأة في وسائل الإعلام عبر رصد ميزانيات لإنتاج أفلام وبرامج ومسلسلات وثائقية وغير وثائقية تسهم في تكوين رأي عام مساند لقضايا المرأة وتغيير الصورة النمطية السائدة.

7- إعادة النظر في مقومات الخطاب الديني الإعلامي الذي يقارب المرأة صورة ودورا بشكل خاص ، والإنسان بشكل عام بما ينأى به عن خلق مناخات متعصبة من جهة ، ويعرض لمنظومة القيم الأخلاقية والإنسانية المشتركة التي يحملها في سبيل ترقية كل إنسان، من جهة.

8- عقد ورشات عمل تدريبية وندوات تثقيفية إعلامية مختلطة بغية تعميق الوعي المجتمعي حول واقع المرأة صورة ودورا.

ما مطلوب من الحكومة العراقية :

- بناء قدرات الصحفيات في مجال السلامة الصحفية وبالذات المراسلات الحربيات بما يضمن قدر اكبر من الامن والسلامة خلال تغطية المعارك .
- دفع المستحقات والتعويضات المالية لذوي الضحايا والمصابات لما ترتب على على ذلك من اثر مادي ومعنوي كبير.
- تضمين الكوتا في مسودة مقترح قانون هيئة الاعلام والاتصالات المطروحة حاليا في مجلس النواب بنسبة لاتقل عن 30% استنادا لما ورد في الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325/ 2000.
- الرجوع عن قرارات التعيين الصادرة من قبل رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي خارج اطار القانون والدستور الخاصة بأعضاء مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي و تنفيذ ما تضمنه قانون شبكة الاعلام العراقي الذي اقر مؤخرا وبالذات فيما يتعلق باختيار اعضاء مجلس امناء الشبكة والالتزام بنسبة الكوتا للمراة التي نص عليها القانون.

- تحقيق التوازن الجندري في وزارة الثقافة من حيث وكلاء الوزارة والمدراء العامين ورئاسة الاقسام ونقابة الصحفيين وفي المكاتب الاعلامية لكل الوزارات.

- ابعاد قرارت التعيين في المناصب الإعلامية عن القرار السياسي والمحاصصة ، فغالبا ما يجري استبعاد المرأة ليصبح الخيار بين الاعلاميين الذكور.

- التحقيق في الانتهاكات الحاصلة للاعلاميات، مثل الخطف والقتل وتقديم مرتكبي الانتهاكات والجرائم إلى المحاكمة وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

- اتاحة الفرصة امام الاعلاميات للاستفادة من الدورات التدريبية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والسعي لبناء قدراتهن وتطوير مهارتهن الصحفية .

- مطالبة السلطة التشريعية بتعديل قانون العقوبات العراقي بما يضمن معاقبة من يسئ للمراة ويحد من تعرضها للمضايقات.

- شمول المرأة الصحفية بالمكافأة التشجيعية وكتب الشكر لغرض دعمها في مواصلة العمل وتقديم الافضل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .
- توثيق حالات الانتهاكات التي تتعرض لها الصحفيات وبشكل مستمر من خلال استحداث مركز رصد ومتابعة في هيئة الاعلام والاتصالات ونقابة الصحفيين والاتحادات والمنظمات ومقاضاة الجهات المسؤولة وتشجيع النساء الصحفيات للابلاغ عن حالات الانتهاكات من خلال حملات توعية وتثقيف.
- اعتماد نظام العقود الرسمية في القطاعات الخاصة لغرض حماية المرأة الصحفية من قطع الراتب او الفصل بدون مبرر ومحاسبة المؤسسة التي لا تلتزم بذلك.
- تغيير الصورة النمطية السائدة عن المراة في وسائل الاعلام والعمل على وضع ستراتيجية اعلامية تغير تلك النظرة في المجتمع من خلال انتاج برامج وتقارير تعزز من مكانة المراة وتظهر منجزاتها ودورها واستحقاقتها الدستورية .

ما مطلوب من منظمات المجتمع المدني و جامعة الدول العربية :

إصدار بيانات مساندة للاعلاميات واتخاذ إجراءات محددة في حالة تعرضهن للتهديد والتهميش أو المضايقة ومطالبة الحكومات بحمايتهن ومنحهن استحقاقهن الدستوري والوظيفي.

خلق شبكة اعلامية جندرية تتجاوز الحدود وتخلق وعي اعلامي جندري يغير من طابع الصورة النمطية السائدة في مجتمعاتنا العربية

إدراج مسألة الاعلاميات بشكل منتظم في الحوارات بين جامعة الدول العربية وضرورة ملائمة التشريعات مع معايير الجندر وحرية التعبير وحقوق الانسان .

حث البعثات الدبلوماسية لعقد لقاءات مع الاعلاميات في العراق للاطلاع على اوضاعهم .

المساهمة في بناء قدرات المنظمات والاتحادات الاعلامية والاعلاميات في قضايا الجندر فيما يتعلق بالاستعانة بالمواثيق الإقليمية والدولية.

تنظيم لقاءات دورية بين المنظمات الاقليمية ومنظمات اعلامية محلية للتشاور من أجل تبادل الخبرات ووضع ستراتيجيات ومناهج جديدة لحماية المدافعين عن حقوق الانسان من الاعتداءات